قراءة في كتاب

اللفياثان الإسلامي.. الإسلام وتشكيل سلطة

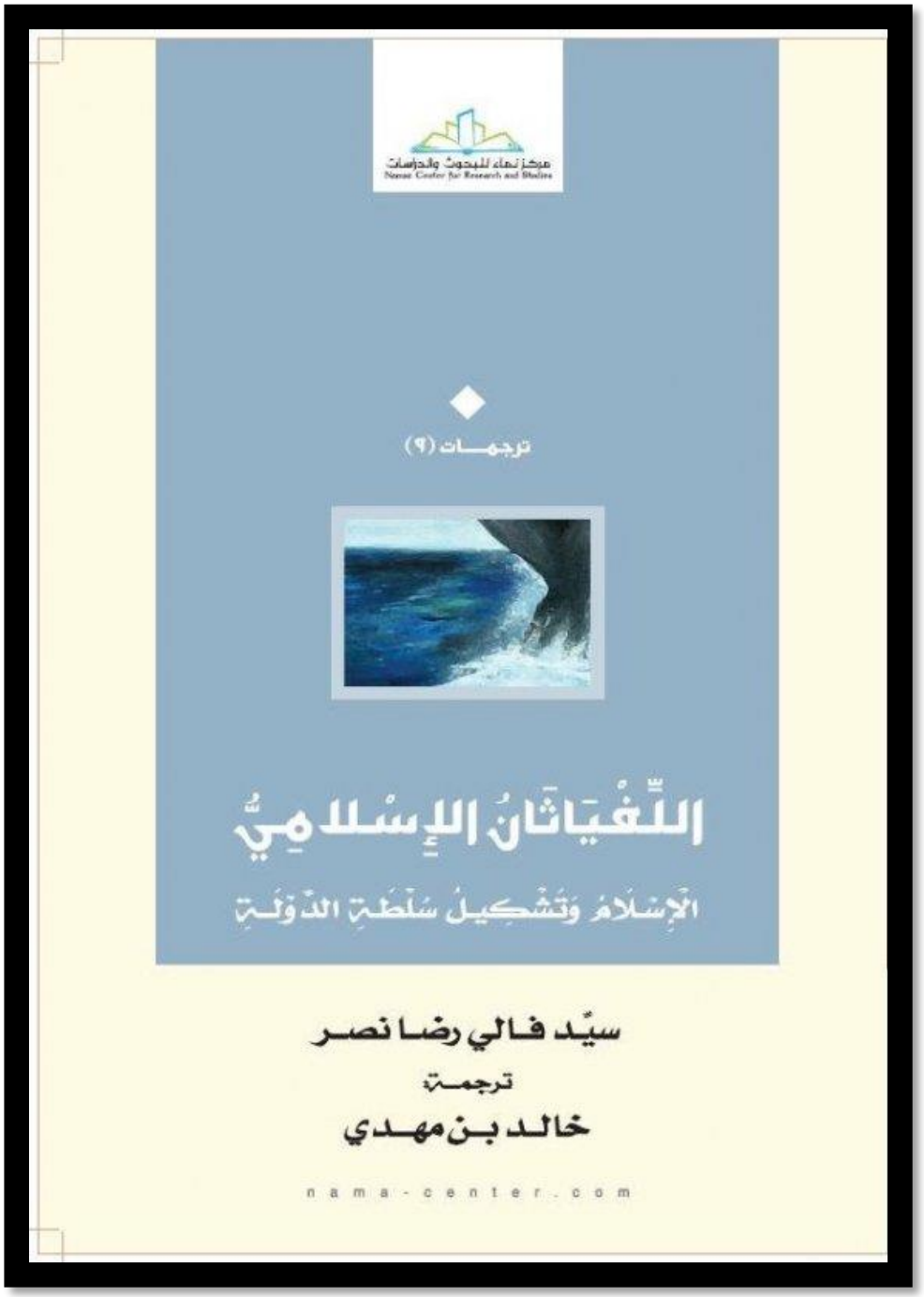

بيانات الكتاب :

المؤلف: سيد فالي رضا نصر

ترجمة: خالد بن مهدي

الناشر: مركز نماء للبحوث والدراسات

الطبعة الأولى: 2016

عدد صفحات الكتاب : 287 صفحة من القطع الكبير.

عرض وتقديم : د. محمود المنير

هذا الكتاب:

هذا الكتاب بحث علمي اجتماعي بامتياز، يتناول فيه المؤلف قضية الأسلمة والسياسة وإقامة سلطة الدولة في باكستان وماليزيا، بالتركيز على حكم الجنرال ضياء الحق في باكستان عام 1979 ومهاتير محمد في ماليزيا عام 1980، اللذين أعلنا أن الدولة سوف تصبح معهما أو مع حكمهما إسلامية، وان الإسلام سوف يشكل "أساس الهوية الوطنية والقانون والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية،،، وأنها سوف تلهم كل صناعة للسياسات" في بلديهما .

وينطلق الكتاب من تحولات دولة ما بعد الاستعمار، وكيف أمكن إدراج الدين في مقتضى السياسة ليلبّي "حاجيات سلطة الدولة وتنميتها"، ويقارب الموضوع من خلال إسهام العلوم الاجتماعية ودراسات الدولة والثقافة والدين، وتتبع دقيق لمجريات الأمور في باكستان وماليزيا، مع تناول معمق للهند عندما كانت الباكستان جزءاً منها.

محتويات الكتاب

يتألف الكتاب من مقدمة وثلاثة أقسام:

القسم الأول : يتناول فيه المؤلف تشكيل الدول الجديدة، وفيه فصلان، الأول الميراث الاستعماري ويتناول أصول الدولة وتكوينها المبكر في ماليزيا وباكستان، والتجربة الاستعمارية المؤسسة للدولة فيهما، والعلاقة بين الإسلام والمجتمع فيهما. أما الفصل الثاني فيتناول طبيعة السياسة في الدولة منذ الاستقلال، والعوامل التي أدت إلى تطور الموقف بين الدولة والإسلام حتى فترة الثمانينيات من القرن العشرين.

القسم الثاني: ويتناول فيه المؤلف فترة السبعينيات، حيث عانت الدولتان الاضطراب السياسي والتغيير الثقافي، وفيه فصلان، الأول يدور حول الأزمة التي واجهت الدولة العلمانية في ماليزيا وباكستان بين عامي 1969 و1980، حيث قامت أعمال الشغب في ماليزيا وسقوط نظام أيوب خان في باكستان. ويتناول الفصل الثاني بشكل موسع تحديات الفواعل والتنظيمات الإسلاموية في تلك الفترة.

القسم الثالث : يدور حول الأسلمة والتنمية واستعادة سلطة الدولة، وفيه فصلان، الأول يتناول ماليزيا بين عامي 1981 و1997، ويركز على الأسلمة والتنمية الرأسمالية، والسياسات والغايات التي حكمتها. والفصل الثاني يتناول باكستان بين عامي 1977 و1997، والأسلمة واستعادة سلطة الدولة، وتأثير تلك الاستراتيجيات على الدولة والمجتمع، والتنمية والاستقرار.

الأسئلة الكبرى

يطرح المؤلف في كتابه عدة تساؤلات محورية حول قضية الأسلمة ومن أبرزها :

- لماذا اختار هؤلاء القادة طريق "الأسلمة" لبلدانهم؟ وكيف أمكن لدول ما بعد الاستعمار التي كانت ذات مرة علمانية أن تصبح وكيلة للأسلمة والمبشّرة بدولة "إسلامية حقيقية"؟

- كيف أخذت الدولتان المذكورتان دور الناشطين الإسلامويين أو المجددين أو الأصوليين بأن عدّت نفسها "الحامية للإسلام والمدافعة عن مصالحه"؟
- كيف يمكن لدول ما بعد الاستعمار العلمانية أن تتحول إلى وكلاء للأسلمة، وبشكل أعم "كيف يمكن للثقافة والدين أن يلبيا حاجيات سلطة الدولة وتنميتها"؟

مدخل التحولات

يركز هذا الكتاب على دور العوامل الثقافية في طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة، والتأثير على قدرة الدولة نفسها، وكيف أنها تعود لتتوسل الثقافة مدخلاً للتأثير، وخاصة كيف تم استخدام الدين من أجل إعادة تأكيد أو تعزيز الشرعية لنظم الحكم وللدولة، وتمكينها من الضبط والسيطرة والتحكم في المجتمع، في مختلف الأبعاد، الأمنية والسياسية والاقتصادية، واتجاهات القوى الاجتماعية على المدى البعيد، بما يجعل تلك المهام أكثر سهولة ويسراً وأقل تكلفة.

ويرى الكاتب أن مدخل التحول هو التفاعلات داخل مؤسسات الحكم، وتجاذبات العلاقة والتوازن والصراع داخل المجال، والتداخل مع متطلبات التنمية والموارد وقوة الدولة. يقول الكاتب: "تُظهر حالتا ماليزيا وباكستان أن تأثير الثقافة والدين في تغيير المؤسسات والدول ومسارات التنمية أهم بكثير مما يفيده لتعامل معها بوصفها جوانب من الهيكلية المؤسسية: باعتبارها قواعدَ وقيوداً وأشكالاً روتينية"، ومن ثم فإن الأسلمة كانت مؤشراً على صعود الدولة وليس تراجعها، وعلى قدرتها على ضبط عملية تحصيل الموارد وإعادة توزيعها، ومدى استقلاليتها عن الطبقات ومجموعات المصالح

ويرى الكاتب أن الدولة لم تظهر في معظم العالم الإسلامي عند الاستقلال؛ وإنما تمت وراثتها عن الإدارات الاستعمارية: أجهزة الحكم وأيديولوجيات التحديث، ووجهات النظر حول الهندسة الاجتماعية والسيطرة السياسية، كما استمرت النخبة البيروقراطية التي استبطنت قيم الاستعمار تدير آليات الإدارات الاستعمارية في ممارسة السلطة بعد رحيل الاستعمار.

وورثت دول ما بعد الاستعمار أيضًا مجتمعات منقسمة، لم تكن السيطرة عليها سهلة من خلال الأيديولوجيا القومية. خصوصًا وأن النخب الحاكمةكانت أكثر اهتمامًا بالهيمنة على المجتمع، بدلًا من تحقيق مصالحه. ومع انهيار العقد الاجتماعي بين الحكومات والشعوب في هذه الدول بسبب الإخفاق في تحقيق وعود التنمية؛ تعرضت الدول لتحدي الإسلاموية، فلجأت إلى الإسلام تحتمي به وتتخذه واجهة لتحقيق ما فشلت فيه القومية، لكن معظم هذه الدول قد فشلت، لكن بعض الدول القليلة نجحت في تحقيق الهيمنة والنمو عبر تبني الأسلمة .

الأسلمة ليست رد فعل

يقول الكاتب أن :"الأسلمة التي تقودها الدولة هي في جوهرها توطين (indigenization) لدولة ما بعد الاستعمار، من خلال تضمينها في النظم القيمية المحلية. لقد أجبرت جدلية توسع الدولة والمقاومة الاجتماعية ضدها بعض دول ما بعد الاستعمار على الأقل على إدراك أنه من الأكثر فاعلية أن تكون إسلامية".

ويرى الكتاب أنَّ الأسلمة هي عملية استباقية وليست ردة فعل؛ فالدولة في البلدان المسلمة لعبت دورًا أساسيًا في غرز الإسلام في السياسة... وهي لم تفعل هذا فقط جراء الضغوطات من قبل الحركات الإسلامية؛ بل لتخدم مصالحها الخاصة. فالالتفات للإسلام ليس استراتيجية دفاعية، بقدر ما هو أحد مظاهر اندفاع الحكومة لإرساء هيمنتها على المجتمع وتوسيع نفوذها وسيطرتها. فالهوية الثقافية تعتبر أداة يمكن أن تستغل من قبل أصحاب المشاريع السياسية؛ للتنافس على السلطة والموارد، أو من قبل الدول؛ لبسط هيمنتها على المجتمع ، فالدولة التي تتمتع بهيمنة غير مقيدة ناتجة عن السيطرة الأيديولوجية، لها مطلق الحرية في السعي العقلاني، لتحقيق النمو الاقتصادي .

ووظيفة الأسلمة وفقا للكاتب واضحة جدًّا في الدول التي يكون فيها الاستعمار واضحًا تمامًا. لقد كان الالتفات نحو الدين بغية تعزيز سلطة الدولة أمرًا شاملًا؛ فقد أجبرت جدلية توسع الدولة

والمقاومة الاجتماعية ضدها -بعض دول ما بعد الاستعمار على الأقل- على إدراك أنَّه من الأكثر فاعلية أن تكون إسلامية .

ويشير الكاتب إلى الإسلاموية لم تقف في ماليزيا وباكستان وغيرها ضد عملية الدولنة إنما ضد أيديولوجيا الدولة، بمعنى أن تأكيدها على المجال الخاص بالدين واستقلاليته لم يكن موجهاً ضد الدولة إنما ضد علمانيتها. ولذا عندما فُتح الباب برز اتجاه لـ "أسلمة" كل شيء تقريباً: الاقتصاد، الاجتماع، الثقافة، العلوم، التعليم، المال والأسواق، التربية، وحتى الطب.

الأسلمة سد منيع

يرى الكاتب أنه تم استخدام الأسلمة لتكون "سداً منيعاً" ضد اليسار والاتجاهات الوطنية المناهضة للاستبداد، كما فعل الجنرال أنور السادات ضد اليسار والناصرية، والجنرال كنعان إيفرين في تركيا ضد اليسار، أنظر ص47. وقد كانت اتجاهات الرجلين المذكورين مدعومةً من الغرب وعدد من النظم الإسلاموية الموالية له في المنطقة. ومن المعروف أن الغرب شجّع السياسات الإسلاموية في مصر وباكستان وإندونيسيا وتركيا وغيرها كجزء من سياسات الاحتواء لليسار والاتجاهات الوطنية في العالم.

الأسلمة في ماليزيا وباكستان مسار مختلف

يرجع المؤلف تفرد المسار الخاص بماليزيا وباكستان عن الدول الإسلامية الأخرى التي تبنت الأسلمة إلى نقاط الضعف الخاصة بهياكل الدولة في البلدين؛ فهاتان الدولتان تصنفان ضمن تلك الدول التي تكونت حرفيًا عند لحظة الولادة، المفتقرة إلى الاستمرارية في الزمن، متعددة الأعراق، وذات صلة قوية مع الاستعمار، والمفتقدة لآلية فعالة للحكم...دول ضعيفة، في مجتمعات متصدعة، ذات مؤسسات اجتماعية قوية، وسماسرة سلطة، مفتقرة للأدوات الأيديولوجية التي توافرت لغيرها متمثلة في القومية، مما جعلها عرضة بقوة للتحدي الإسلامي .

ومن ثمَّ اتبعت ماليزيا وباكستان، منذ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، طريقًا للتنمية مفارقًا لتجارب دول العالم الثالث الأخرى. فقد تم دمج الهوية الدينية في أيديولوجيا الدولة من أجل إثراء

عملية التنمية بالقيم الإسلامية.كما قدم هذا المشروع صورة مختلفة جدًّا عن العلاقة بين الإسلام والسياسة في المجتمعات المسلمة . فحالتا البلدين فريدة من نوعها من حيث درجة ابتعادها عن نموذج القومية السائد، لتستثمر الأيديولوجيا الإسلامية للدولة بنجاح؛ لإرساء الهيمنة والسعي في تحقيق أهدافها في النمو . لقد خلصت الدولة في البلدين إلى أنَّ الأيديولوجيا الإسلامية من شأنها أن تهيئ الوضع لهيمنة مكتملة أكثر، وبالتالي تخدم هدف النمو الاقتصادي .

ويرى الكاتب أن الأسلمة في ماليزيا وباكستان كانت قوية، إلا أنها لم تصل إلى مستوى "إعادة تشكيل الدولة". وهكذا فقد بقيت الدولة في باكستان وماليزيا بعد الأسلمة "تماماً كما كانت من قبل"، وهكذا فإن الأسلمة "لم تكن متعلقة بالإسلام بقدر ما كانت متعلقة بالدولة"، و"كانت الأسلمة استراتيجية لتشكيل الدولة"، صحيح أن الأسلمة طبعت المجال العام، وأثّرت في تفاصيل الحياة، والتفكير والعمل، ولكن الأهم من كل ذلك هو "الجعل من مؤسسات الدولة ساحة للصراعات على السلطة". وهكذا فإن "الإسلام لم يعد المحور الرئيسي للصراع بين الدولة والمجتمع، وإنما عجَلَ ذلك بوقوع صراعات جديدة بين الفاعلين التابعين للدولة وزعمائها".

الأسلمة ودولة ما بعد الاستعمار

يرى الكاتب أنَّ الذي جعل الأسلمة جذابة للبلدين أنها سمحت للدول بإخضاع المعارضة السياسية وتوسيع نفوذ الدولة وقدرتها في الوقت ذاته؛ وعليه فقد أنتج التعامل مع الأسلمة دولًا أقوى ، حيث تبيّن حالتا البلدين أنَّ نطاق الأسلمة وطبيعتها قد تجاوزا إضفاء الشرعية على الدول المنهكة؛ فالأسلمة كانت مرتبطة بشكل أكثر مباشرة بالضرورات من ارتباطها بعملية تجميع الإيرادات وتحدي الشرعية. لقد كانت أحد مظاهر توسع سلطة الدولة ومشروعها للنمو والتنمية الاقتصادية . وعكست الأسلمة تأثير ضرورتين أخريين مرتبطتين: الهيمنة، والنمو الاقتصادي.

فلم يتطلب تبني الإسلام في البلدين تحولًا أساسيًا في أيديولوجية للدولة؛ وإنما تطلب فقط توجهًا ثقافيًا، إذ لم تغير الدول "الإسلامية" في البلدين منذ الثمانينيات شيئًا يذكر في بنيتها وعملية صنع السياسات والخصائص والأهداف والعلاقات الأساسية مع المجتمع التي مارسوها قبل الثمانينيات.

وبالتالي فإنَّ الإسلاموية لم تقم بإعادة إنشاء الدولة، ولم تجر تغييرات على الأعمدة التي تحافظ على صرحها؛ وإنما قامت بمجرد تجميع دولة ما بعد الاستعمار الإسلامية.

البحث عن علاقات مختلفة

يشدد الكاتب على أنَّ الدولة في البلدين ولدت ضعيفة البنية؛ إذ كانت تفتقر إلى أيديولوجيا قومية قوية وإلى دعم شعبي، كما واجهت مؤسسات سياسية قوية، وانقسامات اجتماعية لا يمكن تجاوزها، كانت إلى حد كبير استمرارًا للنظام الاستعماري في الروح، وكذلك في الممارسة. فالمؤسسات السياسية والبنية الاجتماعية التي خلفها الاستعمار قد ضيقت سلطة الدولة وامتدادها.

وكانت البيروقراطية والقضاء والجيش والشرطة أمورًا مهمة بالنسبة إلى الدولة، ولكنها ضمنت كذلك القصور الذاتي الاستعماري في دول ما بعد الاستقلال. كما أنَّ زعماء الدولة الذين تولوا السلطة في ماليزيا وباكستان كانوا من النخبة الإدارية والعسكرية للمؤسسة الاستعمارية، واستمرت أدوات الحكم غير المباشر في البلدين -المتمثلة في السلاطين والأمراء وزعماء القبائل ومالكي العقارات- في ممارسة سلطة كبيرة في الدول الجديدة؛ فالدولة لم ترث ماكينة الحكومة فحسب، وإنما ورثت وسائطها كذلك. لكن المصالح الوطنية -الكامنة في الدولة الأمة- حضت زعماء الدولة في البلدين على البحث عن علاقة مختلفة بين الدولة والاقتصاد، وبالتالي بين الدولة والمجتمع.

النموذج الماليزي

تناول المؤلف التجربة الماليزية عبر مراحلها الثلاث: من لحظة الاستقلال حتى نهاية الستينيات ثم فترة السبعينيات وتغيراتها الفاصلة، وأخيرًا مرحلة الأسلمة من بداية الثمانينيات حتى العام 1997م. مؤكدًا أنَّ الوطنيين الملايو في أمنو قد ورثوا بيروقراطية الدولة الاستعمارية في عام 1957م ووسائطها المختلفين، وبدأوا حكم ماليزيا بمشاركة الأقليات الإثنية من جهة، والزعماء والسلاطين على مستوى الدولة من جهة أخرى؛ فلم تتمتع الدولة إلا بدور محدود، حاولوا تجاوزه، وتوسيع دور الدولة في الاقتصاد وسلطتها على النظام الاتحادي عبر تجاهل استخدام الخطاب والرموز

الإسلامية؛ بغية خلق صلات حسنة بين مختلف المجموعات الإثنية، لكن مع إخفاقها في تحقيق أهدافها لم تستطع أن تظل غير مبالية بالإسلام طويلًا؛ فقد رأت في الإسلام أداة نافعة لترويج التماسك الاجتماعي والانضباط، والتضامن، والوحدة الوطنية، وأصبحت أمنو منفتحة على الإسلام ،خاصة مع توسع الاضطرابات الاجتماعية في مايو 1969م، حيث لم يعد أمام زعماء "أمنو" ادعاء الحياد بين الطوائف الإثنية .

ويرى الكاتب أن مسيرة ماليزيا لم تكن ميسرة على الدوام نحو الأسلمة فقد ألقت الأزمة المالية العالمية في نهاية تسعينيات القرن العشين بظلالها على طبيعة السياسات الاقتصادية والتوازنات الاجتماعية فيها، كما تأزمت الأمور بين مهاتير محمد وأنور إبراهيم، وقد وصل الصراع بين الرجلين إلى تحقيق (أو تظهير) انقسامات سياسية واجتماعية أكبر غوراً وخطورةً. وهكذا "أصبح الإسلام مرة أخرى قوة سياسية معادية للمؤسسة"، كما نشطت سياسات الاستقطاب على أساس عرقي وجهوي في ماليزيا.

تحدى الدولة العلمانية

تناول الكاتب الحركات الإسلامية التي بزغت في السبعينيات مثل: باس وأبيم والحركات الدعوية في ماليزيا ، وأثرها كتحدٍ موجه لأمنو، وكذلك كاستجابة للأمراض الاجتماعية التي تلت السياسة الاقتصادية الجديدة. فقد كانت الإسلاموية قوة سياسية واجتماعية على حد سواء، وكانت مرتبطة بالشباب في المناطق الحضرية والذين كانت لهم علاقات بالمناطق الريفية، فمع الاستياء من أمنو وأيديولوجيتها القومية العلمانية، وفشل الاقتصاد، مع التأثيرات الدولية، وفي ظل ارتفاع شعبية الإسلاموية في العالم الإسلامي، والحروب العربية الإسرائيلية، وظهور قوة الأوبك، وتنامي مشاعر التضامن والتمكين الإسلامي في ظل تفجر الثورة في إيران؛ كل هذا كان له تأثير في تعزيز دور الإسلام في الهوية الماليزية.

ماليزيا في حقبة الأسلمة

يؤكد الكاتب أن ماليزيا شهدت خلال فترة الأسلمة فترة طويلة من الاستقرار السياسي؛ فقد انخفض معدل الانقسامات داخل أمنو، إذ كان بإمكان الحزب ممارسة سلطة فعلية من خلال أغلبية مطلقة لائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة، ووسعت الأسلمة امتداد الدولة ليصل إلى الحياة الشخصية للملايو، وكذلك إلى الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تم استبعاد الدولة منها حتى ذلك الحين، كذلك أمدت الأسلمة الدولة بمزيد من السيطرة الاجتماعية، ومن ثمَّ أشرفت الدولة على التنمية الاقتصادية .

ورأى الحزب الحاكم بقيادة مهاتير محمد في الحراك الإسلامي وسيلة لتغيير القيم المحلية، ولدعم النمو الاقتصادي، وترويج لقيم ايجابية اقتصادية تدعم النمو، واستعمل الإسلام لترميم الدولة. وحدد جوهر الدولة بكونها دولة إسلامية تنموية، وابتكرت حكومته نهجًا متعدد الجوانب لاحتواء الإسلاموية وإدارتها وكبح جماح تطرفها؛ حيث أعطى دخول أنور محمد وزملائه "أمنو" توجهًا إسلاميًا، وهو الأمر الذي منح شرعية للأسس المفاهيمية لمبادرة الأسلمة التي أرادها مهاتير.

واستُخدمت الأسلمة لتعزيز العلاقات الرعاية بين الملايو وأمنو والدولة، وشرعت الدولة في رسم حدود واضحة للحراك الإسلامي والمؤسسات الاجتماعية؛ فقبلت بالحركات الدعوية طالما اجتنبت النشاط الثوري، وتوسعت الدولة في هيمنتها على الساحة الإسلامية بلا منازع، واستغلت معارضة الإسلاموية للنظام الملكي في توسيع سلطات المركز الاتحادي على حساب السلاطين، وتم استخدام "أنور وأبيم" -بشكل كبير- كوسيلة لنزع سلطة العلماء، وإضفاء الشرعية على الدولة وادعاء الدولة التحدث باسم الإسلام عوضًا عنهم، وتولي شؤون الإسلام من قبل إدارة بيروقراطية ليس لها صفة دينية عن طريق مؤسسات الدولة، بل وسعت للسيطرة على تكوين العلماء.

النموذج الباكستانى

يرى الكاتب أن باكستان، مثلها مثل ماليزيا، دولة ولدت ضعيفة محملة بأثقال وميراث الاستعمار السلبي، وورثت نخبة متأنكلزة، وبيروقراطية الدولة الاستعمارية، وحكمت مجتمعًا منقسمًا عبر

الوسائط الاجتماعية التي حكمت من خلالها بريطانيا البلاد. غير أنَّ في باكستان لم تطور العصبة المسلمة أبدًا السلطة والسيطرة ذاتها كما فعلت أمنو في ماليزيا؛ فقد هيمن الجيش والبيروقراطية في باكستان على الحكم والسلطة .

حيث كان الجيش والبيروقراطية مؤسسات استعمارية، وكانت مواقفهم تجاه السياسة، والسيطرة الاجتماعية، والحكم الصائب هي نفسها مواقف الحقبة الاستعمارية. فضل النظام البريطاني في الهند القانون والنظام على المشاركة. هذا الموقف يبيّن كيف يفكر الجيش والبيروقراطية . كما أنَّ زعماء القبائل، وأصحاب العقارات كونوا منظمة اجتماعية قوية ذات تأثير أكبر على عملية تشكيل الدولة من تأثير السلاطين والأولغارشية الملاوية.

ولم يحل تركيز السلطة في البيروقراطية والجيش المشاكل التي واجهت الدولة. فمن أجل ممارسة السيطرة الاجتماعية، وبسط سيطرتها؛ لجأت الدولة بسرعة كبيرة نحو زعماء القبائل والنخبة من أصحاب العقارات من جهة، ونحو الإسلام من جهة أخرى. فالالتفات تجاه الإسلام في باكستان كان نتاج محاولات دولة وقعت رهينة للأوليغارشية، المطالبة بالزيادة من سلطتها واستقلاليتها في التصرف .

الإسلام ملاذ للدولة

يشير الكاتب إلى أن الإسلام أصبح نتيجة للمشاكل التي واجهتها الدولة، مهمًّا بالنسبة إلى السياسة الوطنية في وقت مبكر جدًّا، وأثر بشكل أكثر مباشرة في تشكيل الدولة. وأثرت الفعالية الإسلامية في الخطاب السياسي الوطني .

ففي بدايات الاستقلال من الخمسينيات حتى نهاية الستينيات، تقلبت سياسة الدولة بخصوص دور الإسلام، واستخدم الإسلام لأغراض تنموية لا أيديولوجية؛ إلا أنَّ النخبة المسيطرة على الحكم لم تنجح في تكييف الإسلام والسيطرة عليه بسبب: القصور في رؤية الدولة، وعدم اقتناع الجماهير بإسلامها، كما أنَّ انهيار سلطة الدولة في أواخر الستينيات جعل من العسير على زعمائها السيطرة على الإسلام بشكل فعَّال؛ فقد وضع انهيار نظام أيوب خان نهاية لمحاولة بناء دولة علمانية من

شأنها أن تسيطر على الإسلام، وتؤسس للتنمية والتغيير الاجتماعي من الأعلى مستخدمة القوة المتمركزة في المركز ، وأدت الانتفاضات الاجتماعية في نهاية الستينيات إلى تغيير النظام في باكستان.

السبعينيات.. فترة الاضطراب

كانت فترة السبعينيات فترةَ اضطرابات وحرب أهلية، وحرب ضد الهند، وانفصال باكستان الشرقية، وتحول ديموقراطي، ووضع دستور جديد للبلاد، وإعادة هيكلة واسعة للاقتصاد. فبعد سقوط أيوب خان، وتزايد التوترات السوسيواقتصادية في مختلف أنحاء باكستان، أدى الانهيار الكلي لسلطة الدولة إلى أزمة خطيرة، ومع غياب أحزاب سياسية قوية، اعتمدت باكستان على الجيش من أجل استعادة سلطة الدولة.

وكانت الإسلاموية في باكستان طوال الوقت أكثر قوة وراديكالية. وتقلبت سياسات الدولة خلال هذه الفترة، وفشل ذو الفقار علي بوتو -رئيس الوزراء وقائد حزب الشعب- في احتواء الإسلام الشعبي، والإسلام العالي التابع للإسلاميين والعلماء، وفشل في استغلال لحظة الضعف التي مر بها الجيش لإضفاء الطابع المؤسسي على الدعم الشعبي لحزب الشعب الباكستاني، وركز كل جهده لصياغة الدولة باعتبارها وكالة شرعية لإدارة دور الإسلام في المجتمع والسياسة، من خلال تدابير رمزية تم تصميمها لاسترضاء الإسلاميين والعلماء وإعطاء شرعية للدولة. وقد وضعت هذه التدابير الدولة على طريق الأسلمة فعلًا، متبنية التلوين الإسلامي لخدمة مصالح الدولة وزعمائها.

لكن لم يخدم ذلك مشروع بوتو للسلطة والشرعية؛ لأنه لم يك مقنعًا بأي شكل للشعب وللإسلاميين على حد سواء، إضافة إلى فشله في تحقيق تنمية اقتصادية تحد من الفوارق الكبيرة في الدخول، والفشل في تقليل حدة الانقسامات الإثنية في البلاد؛ فاتسع نطاق المعارضة لحكمه ليشمل قطاعات سكانية في زيادة مستمرة في نهاية السبعينيات، لتنجح المعارضة في وضع شعبية بوتو على المحك في الانتخابات، مع تصاعد حدة التناقضات بين الطرفين، وتحول المعارضة لاضرابات الشارع، حتى قام الجيش بانقلاب في يوليو 1977م .

حصاد الأسلمة في ماليزيا وباكستان

يرى الكاتب أنَّ الأسلمة في البلدين متعلقة بخصائص معينة للدولة التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية؛ فقد كانتا دولتين ضعيفتين لم يكن لهما تصور قبل لحظة الاستقلال، كما أنهما افتقرتا لأيديولوجيا قومية قوية وتماسك اجتماعي (ص249-253)، فكانت الأسلمة هي المرفأ الذي رست عليه سفينة الدولة في البلدين. كما أنَّ الأسلمة قد أعادت تحديد العلاقات بين الدولة والمجتمع في البلدين، وغيرت ميزان القوة بينهما، غير أنها بمرور الوقت أصبحت الأيديولوجيا المختارة لزعماء الدولة في البلدين، ولم تكن الأسلمة بقدر كبير تجديدًا للدولة؛ إنما كانت أداة أتاحت لدولة ما بعد الاستعمار في البلدين الارتفاع فوق القيود التي كبلتها. فالأسلمةلم تكن متعلقة بالإسلام بقدر ما كانت متعلقة بالدولة.

وبغض النظر عن زخارفها الأيديولوجية والدينية، كانت الأسلمة استراتيجية لتشكيل الدولة، وكانت أداة مفيدة في أيدي زعماء الدولة في معالجة الأزمات التي واجهت الدولة في منعطف حرج، وفي تقوية الدولة وتوسيع امتدادها على حد سواء.

وخدمت الأسلمة هدف الدولة في الاستقرار المضمون بنجاح أكثر للسعي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في ماليزيا، واستخدمت من أجل استعادة سلطة الدولة في باكستان.

نهاية عصر الأسلمة

يرى المؤلف أنَّ الأسلمة فشلت في ضمان حيوية طويلة المدى للدولة في البلدين، وكذلك في إنتاج قاعدة اجتماعية مستقرة لدعم هيمنة الدولة على المجتمع، وأثبتت أنها واهية؛ فقد فقدت قدرتها على تعزيز سلطة الدولة، وتراجعت قاعدتها الاجتماعية في باكستان. أما في ماليزيا، فقد برز تعارض أساسي بين العلمانية المتأصلة لدولة ما بعد الاستعمار، والأيديولوجيا الإسلامية بغرض فصل الدولة عن الإسلام، وعملت الأزمة المالية حافزًا أنهى الانزعاج الكبير لأمنو وحلفائها من رجال الأعمال بشأن صعود أنور إلى الرئاسة .

خلاصات الأفكار

قدم الكاتب مقاربة اجتماعية لدور الإسلام في إنشاء سلطة الدولة في تجربتي باكستان وماليزيا، حيث أكد على حضورالإسلام كفاعل أساسي وبقوةفي مسرات الحكم في البلدين والتحولات التي شهدها ، لكنه يرى أن عوامل الترجيح كانت سياسية واجتماعية في المقام الأول بحسب الكاتب .

لكن لا يمكن التسليم التام بالنتائج التي خلص إليها، والاستنتاجات التي تبناها حول تجربة البلدين مع الأسلمة، ولا الجزم اليقيني بانتهاء حقبة الأسلمة في البلدين -وخصوصا ماليزيا- مع الأزمة المالية الآسيوية؛ فما زال الوقت طويلًا لقبول مثل هذا التعميم.

لكن تظل البراهين التي قدمها الكاتب محل نظر ، وتعتبر مدخلا مهما لفهم وتفسير التحولات التي تمت في البلدين بعد حقبة الاستعمار وحتى الآن ، وكيفية تعاملها مع الإسلام، ودراسة آثارها ونتائجها على الواقع الاجتماعى و السياسي البلدين .

ومن خلاصات الأفكار التي يمكن أن نستخلصها من الكتاب مايلي :

- كانت الأسلمة في ماليزيا وباكستان قوية، إلا أنها لم تصل إلى مستوى "إعادة تشكيل الدولة"
- كيف يمكن لدول ما بعد الاستعمار العلمانية أن تتحول إلى وكلاء للأسلمة ؟
- الدولة لم تظهر في معظم العالم الإسلامي عند الاستقلال وإنما تمت وراثتها عن الإدارات الاستعمارية.
- الأسلمة عملية استباقية وليست ردة فعل فالدولة في البلدان المسلمة لعبت دورًا أساسيًا في ربط الإسلام بالسياسة.
- الأسلمة فشلت في ضمان حيوية طويلة المدى للدولة في البلدين، وكذلك في إنتاج قاعدة اجتماعية مستقرة لدعم هيمنة الدولة على المجتمع، وأثبتت أنها واهية؛ فقد فقدت قدرتها على تعزيز سلطة الدولة، وتراجعت قاعدتها الاجتماعية في باكستان.